

وتتعلق الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي المعلن عنها أساساً بـ:

1 - مساعدات مالية مباشرة لفائدة الأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً والتي يتم تحديدها من قبل وزيرى الشؤون الاجتماعية والاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار:

1- مجال التطبيق والفئات المستهدفة:

- بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص الأكثر تضرراً.
- أجراء المؤسسات الاقتصادية الأكثر تضرراً.

3 - 2 بالنسبة لبعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص الأكثر تضرراً:

سيتم في إطار تطبيق المرسوم عدد 3 لسنة 2020 المؤرخ في 14 أبريل 2020 المتعلق بضبط إجراءات اجتماعية استثنائية وظرفية لمرافقة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص المتضررين من التداعيات المنجزة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل توكيا من تفشي فيروس كورونا مثلما تم تنقيحه بالمرسوم عدد 26 لسنة 2020 وذلك عبر:

- تنقيح الأمر عدد 184 لسنة 2020 المؤرخ في 27 أبريل 2020 المتعلق بضبط صيغ وشروط وإجراءات الانتفاع بالمنح الاستثنائية والظرفية المحدثة لمرافقة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص مثلما تم تنقيحه بالأمر الحكومي عدد 424 لسنة 2020 وذلك بهدف مزيد تبسيط وتخفيف شروط إسناد هذه المساعدات بما يسمح بأن تشمل أكبر عدد ممكن من المتضررين.

- كما تم الاتفاق على:

- أن تشمل المساعدات الظرفية الأشخاص المنضوين تحت النظامين التقديري والحقيقي (خلافًا لما تم اعتماده بمناسبة الإجراءات السابقة لمرافقة المنتصبين لحسابهم الخاص التي لم تشمل إلا المنضوين بالنظام التقديري).

- تمكين مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية من التصرف في المنصة "batinda.gov.tn" بما يسمح بإدخال التعديلات اللازمة عليها لدمجها مع المنصة الخاصة helpentreprise.social.tn بهدف ضمان حسن صرف المساعدات الاستثنائية لهذه الفئة من الأشخاص بعد إجراء التقاطعات اللازمة.

3-3 : مقدار المساعدة ومدتها:

200 ديناراً تسند مرة واحدة انسجاماً مع المراسيم الجاري بها العمل.

2- القطاعات والفئات المعنية والانعكاس المالي المحتمل:

الانعكاس المالي التقديري [د]	المجموع	العدد التقديري للمنتفعين		القطاع أو الفئة
		المؤجرون	الأجراء	
5.786.800	28934	16486	12448	المطاعم غير المصنفة
7.500.000	37500	18490	19010	المقاهي والمشارب
6.036.600	30183	26068	4115	الحلاقة والتجميل [نساء ورجال]
573.400	2867	1068	1799	الحمامات والأدواش العمومية
21.472.600	107363	93397	2250	محلات بيع الأحذية
			3843	محلات بيع الملابس الجاهزة
			2341	محلات بيع الملابس المستعملة
			2428	محلات بيع الهدايا ولعب الأطفال
			1209	فضاءات الترفيه للأطفال
			1895	محلات التصوير الشمسي
4.000.000	20000	10000	10000	المنتصبون بالأسواق البلدية
45.369.400	226847	140769	86078	المجموع العام

[*] رقم تقديري في انتظار التأكيد من قبل مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة.

3- آليات تجسيم الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي:

1-3 بالنسبة لأجراء المؤسسات الاقتصادية الأكثر تضرراً:

سيتم في إطار تطبيق المرسوم عدد 32 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلق بسن إجراءات اجتماعية إضافية استثنائية لمرافقة بعض أصناف المؤسسات والإحاطة بأجرائها المتضررين من التداعيات المنجرة عن تطبيق إجراءات التوقي من انتشار فيروس كورونا "كوفيد 2019" وذلك عبر:

- تنقيح قرار وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ في 20 جويلية 2020 المتعلق بضبط قطاعات وأصناف المؤسسات المنصوص عليها بالفصل 2 من المرسوم عدد 32 لسنة 2020.

- إصدار قرار مشترك من وزير الشؤون الاجتماعية والاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار يتعلق بصرف مساعدات إضافية استثنائية بعنوان شهر ماي 2021 عملاً بأحكام الفصل 2 من الأمر الحكومي عدد 423 لسنة 2020 المتعلق بضبط شروط وإجراءات تطبيق المرسوم عدد 32 لسنة 2020.

4 - الآجال المتوقعة:

- انطلاق عملية التسجيل بالمنصة: فور صدور النصوص الترتيبية ذات العلاقة بالرائد الرسمي [الأسبوع الأول من شهر جوان].
- انطلاق عملية صرف المساعدات: نهاية شهر جوان [بعد إجراء التقاطعات البيانية وعمليات التثبيت الضرورية].

II - تأجيل دفع مساهمات الأعراف بعنوان الثلاثية الثانية لسنة 2021:

سيتمّ تجسيم الإجراء المتعلق بتأجيل خلاص المساهمات المحمولة على المؤجر بعنوان الثلاثية الثانية 2021 وإعادة جدولتها على امتداد الثلاثية الثالثة والرابعة لسنة 2021 بمقتضى منشور صادر عن وزير الشؤون الاجتماعية موجّه إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يضبط شروط وإجراءات وآجال خلاص مساهمات الأعراف بعنوان الثلاثية المذكورة لفائدة الأصناف والمؤسسات الأكثر تضرراً.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه تمّ إعلام الأطراف الإجتماعية [الإتحاد العام التونسي للشغل والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية] بمضمون هذه الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي وبمشاريع النصوص الترتيبية المعدة في الغرض.

وتفضلوا، سيدي رئيس الحكومة، بقبول فائق عبارات التقدير والإحترام.

وزير الشؤون الاجتماعية

محمد الطرابلسي